

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشة

وعضوية القضاة السادة

بسام العتوم ، خليفة السليمان ، عبد القادر الطراونة ، محمد طلال الحمصي

رئيسه المحامي

التمييز :

التمييز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣١ تقدم التمييز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر وجاهياً
بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ١٠٤٥ / ٢٠٠٣
المتضمن تجريم التمييز بحدود المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات وتبعاً لذلك الحكم بوضعه
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات والرسوم ، عملاً بالمادة ٤/٩٩ تخفيض العقوبة
لتصبح الأشغال الشاقة مدة ثلاثة سنوات وستة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف نظراً
لأسقاط الحق الشخصي .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار التمييزي والحكم ببراءته من تهمة
هتك العرض لأسباب تتلخص بما يلي :

- ١- أن ما نسب للتمييز من أفعال على فرض ثبوتها لا تشكل أركان جريمة هتك
العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات .
- ٢- لم يشتمل الحكم التمييزي على أسباب تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها المحكمة.
- ٣- الحكم المطعون فيه جاء خالياً من أسبابه الموجبة وغامضاً.
- ٤- أي سبب آخر تراه المحكمة .

بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول
التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية ورده موضوعاً وتأيد القرار التمييزي.

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠٠٣/٨٦٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧ قد أحالت المميز ضده ليحاكم لدى المحكمة المذكورة بتهمة هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات.

* بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ وفي القضية رقم ٢٠٠٣/١٠٤٥ أصدرت المحكمة قرارها المميز .

وعن أسباب التمييز :-

وبالنسبة للسبب الرابع فإن ما ورد فيه لا يعد سبباً من أسباب التمييز المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين الالتفات عنه .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز من أن :-

١- الأفعال المنسوبة للمميز لا تشكل أركان جريمة هتك العرض .

٢- الحكم المميز خلا من أسبابه الموجبة .

٣- البيئة لا تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها محكمة الجنايات الكبرى .

فقد ورد بشهادة الطفلة
الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٠٠٣/٩/٣ وأثناء توجهها من منزل والدها الكائن في
خلدا إلى المكتبة لشراء دفاتر مدرسية وجه لها بعض الكلمات إلا أنها واصلت مسيرها
باتجاه المكتبة ولدى عودتها عاد وكرر تلك الكلمات فلم تكثرث فناداها لمشاهدة حوض
السّمك الموجود داخل صالون الحلاقة الذي يعمل فيه وعند دخولها الصالون للنظر إلى
حوض السمك دفعها إلى داخل غرفة متصلة بالصالون من الداخل تحتوي على سرير
وطاولة وأدوات مطبخ وأن جسمه قد التصق بجسمها من الخلف وأنه حاول إقناعها
بالجلوس على التخت إلا أنها رفضت وقاومته وطلبت إليه إطلاق يديها اللتين كان ممسكاً
بهما للجلوس بجانبه ففعل وهربت وهي تبكي فقابلها الشاهد
الذي سألها
عما بها فأبلغته بالأمر وعادت إلى والدتها الشاهدة وأبلغتها أيضاً مباشرة بالأمر
إذ اتصلت الأم بالزوج الشاهد الذي حضر بعد ثلاث ساعات وتقدم بالشكوى .

أن شهادة الطفلة مأخوذة بعد القسم وهي بيئة قانونية بالمعنى المقصود في المادة
٢/١٥٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وأن شهادة الشاهدين اللذين

أعلمتهما الطفلة بوقوع فعل التعدي عليها من قبل المميز ضده بعد برهة وجيزة بينة قانونية بالمعنى المقصود بالمادة ١٥٧ من ذات القانون مقبولة في الإثبات.

وحيث أن لمحكمة الجراء بمقتضى المادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأخذ بما تقنع به من الأدلة القانونية في تكوين قناعتها وبناء حكمها وطرح ما سواه فإن اعتماد المحكمة المذكورة على البيئة سائلة الذكر في بناء حكمها المميز ليس فيه ما يخالف القانون ويخرج عن رقابة محكمتنا طالما أن تلك البيئة قانونية كما أسلفنا وتؤدي للنتيجة التي انتهى إليها القرار المميز .

ومن الرجوع للقرار المذكور يتبين أنه قد اشتمل على علله وأسبابه بما يفي بأغراض المادة ٢٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

أما عن التكييف القانوني للفعل الذي أتاه المميز المتمثل بالتصاق جسمه من الأمام بجسم المجني عليها من الخلف فإنه مستجمع لأركان وعناصر جرم هتك العرض المنصوص عليه في المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات لما فيه من إستطالة على عورة المجني عليها التي تحرص على صونها .

وعليه فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .

لذلك نقرر بالأكثرية رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠م

القاضي المترئس

عضو مخالف

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ر/و

قرار المخالفة المعطى في القضية رقم ٢٠٠٤/١٥٢٥
من القاضي بسام العنوم

أخالف لأكثرية المحترمة فيما ذهبت إليه من أن الأفعال التي قام بها المميز رمضان محمود تشكل جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ من قانون العقوبات وأرى أن هذه الأفعال والمتمثلة بالإمساك بالمجني عليها من كتفها وإدخالها إلى الصالون وإمساكه بيديها أثناء جلوسه على التخت لا تتعدى كونها مداعبة منافية للحياء خلافاً لأحكام المادة ١/٣٠٥ من قانون العقوبات وأن قول المجني عليها أن جسم المتهم لاصق جسماً من الخلف لا يمكن أن يصل إلى درجة هناك العرض خاصة وأن المجني عليها طفلة كانت تسير أمامه ولم يثبت أن الملاحقة كانت متعمدة هذا بالإضافة إلى أن المجني عليها لم تؤكد هذه الملاحقة في مراحل التحقيق المختلفة فهي لدى الشرطة تقول .. لم يقم بالاعتداء عليّ جنسياً أو محاولة لمسي أو تقبيلي فقط شديني لأجلس بقربه وأنها أخبرت هيثم الرواشده بمجرد خروجها من عند المتهم . وهذا الشاهد يذكر أن المجني عليها أخبرته بأن المتهم أمسك بيدها وأدخلها إلى داخل الصالون .

وعليه فإنني أرى أن هناك تناقضات جوهرية حول واقعة الملاحقة في أقوال المجني عليها مما يستوجب تعديل وصف التهمة إلى الواقعة المجزوم بصحتها وهي الفعل المنافي للحياء وإدانة المتهم بحدود المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات فقط .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠م

العضو المخالف

رئيس الديوان

دقق

ر/و